

نحس الحسب للملكة لملكة الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١٤
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على
القانون المؤقت الآتي ، وأمر باصداره ووضع موضع
التنفيذ المؤقت ، وإضافته الى قوانين الدولة على اساس
عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ
١٩٨٤/١/١٤ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٢٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٢٠ -

لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة الجمع بين هذه الوظيفة وعضوية مجلس ادارة اي شركة الا بوصفه ممثلاً للحكومة .

١٩٨٤/١/١٤

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
احمد عبد الكريم الطراونة	سفيان سرور	احمد عبيدات
وزير النقل	وزير التربية والتعليم	وزير التكوين
هاجر حكيت	حكيت السكاك	ابراهيم ايوب د. محمد عضوب الزين طاهر نشات المصري
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاعلام	وزير المالية
المهندس عبدالله القابلي	ليلى شرف	د. هنا عوده
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير العمل	وزير الزراعة
شوكيت مجبود	د. تيسر عبد الجابر	محمد بشير
وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة والشباب والآثار	وزير الاعمال العامة
عبد السلام كتمان	د. عبدالله عويدات	المهندس رائف نجم
وزير الصحة	وزير الاعمال العامة	وزير الاعمال العامة
د. كابل المعجلوني	د. كابل المعجلوني	د. كابل المعجلوني

الجزيرة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٣ ربيع ثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٨٤ م . العدد ٣٢٠٥

الفهرس

صفحة		
١١٨	نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٨٤
١٢٤	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٨٤
١٢٥	نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٨٤
١٢٦	نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية	نظام رقم (٩) لسنة ١٩٨٤
١٢٧	نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤
١٢٩	نظام معدل لنظام الغرف التجارية	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٨٤
١٣١	نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية	نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤
١٣٨	نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة	نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٨٤
١٣٩	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري	
١٤٦	اتفاقية للتعاون الاقتصادي الصناعي والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا	
١٤٧	البروتوكول رقم (٧) بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية	
١٤٩	تعليمات رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣ تعليمات معدلة لتعليمات السدوم المدرسي	
١٥٠	تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٤ تعليمات الكشف والمشتدات في المؤسسات التعليمية	
١٥٤	تصحيح اخطاء	

نظم وتنظيم الاداري في المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الداخلية
الوزير :	وزير الداخلية
لجنة التخطيط :	لجنة المشكلة بموجب احكام هذا النظام
الوكيل :	وكيل الوزارة
المركز :	مركز الوزارة
المديرية :	المديرية في مركز الوزارة
المدير :	مدير اي مديرية في المركز
الحاكم الاداري :	الحافظ او المنصرف او مدير القضاء او مدير الناحية وفقاً للتعريف الخاص به في نظام التشكيلات الادارية المعمول به .

المادة ٣ - يكون الوكيل مسؤولاً امام الوزير عن تنفيذ سياسة الوزارة وادارة شؤنها وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

المادة ٤ - أ - يعين المدير بقرار من الوزير بناء على تنسيب الوكيل .

ب - يكون كل من المدير والمستشار القانوني ورئيس الديوان مرتبطاً بالوكيل ومسؤولاً امامه مباشرة عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

ج - يكون رئيس القسم في اي مديرية مرتبطاً بالمدير ومسؤولاً امامه مباشرة عن تنفيذ مهام وواجبات القسم .

المادة ٥ - يجري الاتصال الاداري في المركز حسب التسلسل الوظيفي ووفقاً لاحكام الارتباط المنصوص عليها في هذا النظام ، فلا يجوز للموظف اجراء الاتصال الا برئيسه المباشر ، او بناء على طلب مرجع اعلى من ذلك الرئيس واذا اختلف الموظف مع رئيسه فعلى الاخير ان يحيل الخلاف الى المرجع الاعلى في التسلسل الاداري .

المادة ٦ - تمارس الوزارة المهام والمسؤوليات الموكولة اليها بمقتضى القوانين والانظمة النافذة وفي سبيل ذلك تقوم بما يلي :-

أ - اتخاذ وتنفيذ التدابير والاجراءات الخاصة بحفظ الامن في المملكة ومنع الجريمة والحيلولة دون وقوعها والمحافظة على الاخلاق والسلامة العامة .

ب - حماية الحريات العامة في حدود الدستور والتشريعات المعمول بها وتعميق الانتماء للوطن والاعتزاز به .

ج - المشاركة في اعداد مشاريع خطط التنمية في المملكة ومتابعة تنفيذها .

د - الاشراف على مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) والتفتيش عليها .

هـ - ترخيص وتسجيل الجمعيات والهيئات العادية والاشراف على انتخاباتها والترخيص بمقد الاجتماعات العامة ومراقبتها لمنع وقوع ما يخل بالامن والسلامة العامة .

و - تنظيم ومراقبة عمليات الاتجار بالاسلحة النارية والذخائر وحملها واقتنائها واصدار الرخص اللازمة لذلك .

ز - وضع السياسة العامة لتنظيم السير والنقل على الطرق في المملكة ومنح التراخيص اللازمة للسائقين والمركبات .

ح - تنظيم الشؤون الخاصة بالدفاع المدني والاشراف على الاعمال والنشاطات المتعلقة به في جميع القطاعات .

ط - الاشراف على الانتخابات النيابية والبلدية والقروية .

ي - النظر في طلبات التجنس بالجنسية الاردنية والتخلي عنها واصدار القرارات والتنسيب المتعلقة بها .

ك - الاشراف على شؤون الاجانب في المملكة وتنظيم دخولهم واقامتهم فيها .

المادة ٧ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) على النحو التالي :-

١ - الوزير	رئيساً
٢ - الوكيل	عضواً
٣ - المحافظون	عضواً
٤ - مدير الامن العام	عضواً
٥ - مدير الدفاع المدني العام	عضواً
٦ - مدير الجوازات العام	عضواً
٧ - مدير عام دائرة الاحوال المدنية	عضواً

هذا من المجلد

ب - تعقد لجنة التخطيط اجتماعاتها بدعوة من الوزير وتناط بها المهام التالية :-

- ١ - مناقشة السياسة العامة للوزارة وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها .
- ٢ - رسم الخطط لتنفيذ اهداف الوزارة وتطبيق سياستها العامة ووضع الاسس الواجب اتباعها لتمكين الاجهزة التابعة للوزارة والدوائر المرتبطة بالوزير من تقديم خدماتها للمواطنين على الوجه الاكمل .

ج - يعين الوزير امين سر للجنة التخطيط من بين موظفي الوزارة .

المادة ٨ - ينشأ في المركز المديرية والمكاتب التالية :-

- أ - مديرية الشؤون الادارية
- ب - مديرية الجنسية وشؤون الاجانب
- ج - مديرية السلامة العامة
- د - مديرية شؤون السير والترخيص
- هـ - مديرية الشؤون العامة
- و - المكتب الفني المركزي لشؤون السير
- ز - مكتب الوزير
- ح - مكتب المستشار القانوني
- ط - الديوان

المادة ٩ -

أ - تتكون مديرية الشؤون الادارية مما يلي :-

- ١ - القسم المالي (المحاسبة والوازم والابنية والصيانة)
- ٢ - قسم شؤون الموظفين
- ٣ - قسم التراخيص والعلاقات العامة

ب - تتولى مديرية شؤون الادارية القيام بالمهام والواجبات التالية :-

- ١ - اعداد مشروع موازنة الوزارة والاشراف على صرف المخصصات المالية المقررة وفقا للقوانين والانظمة وتدقيق المعاملات المالية المرفوعة للوزير
- ٢ - تنظيم السجلات المالية والمستودعات وتزويد المراكز الادارية بالوازم
- ٣ - الاشراف على المباني والسيارات العائدة للوزارة وصيانتها .
- ٤ - تنظيم الملفات والتوريد الخاصة بموظفي الوزارة وتقديم المشورة والتنسيب اللازمة بشأنهم واعداد مشروع جدول تشكيلة الوظائف الخاص بالوزارة .
- ٥ - اعداد الدراسات المتعلقة بالشؤون الادارية للوزارة وتدريب موظفيها وتنظيم الحلقات الدراسية لهم والاصصال بوسائل الاعلام حول مهامها ونشاطها والناية بشؤون الوفود الرسمية والمناسبات التي تنظمها الوزارة وتنظيم مكتبها وتطويرها بما يحسن اغراضها واصدار التقارير المتعلقة بها .

٦ - تنظيم وحفظ التقارير الاحصائية المتعلقة بشؤون التنمية والخدمات في المحافظات واصدار التقارير المتعلقة بها .

المادة ١٠ - أ - تتكون مديرية الجنسية وشؤون الاجانب مما يلي :-

- ١ - قسم الجنسية والجوازات .
- ٢ - قسم وثائق السفر الفلسطينية .
- ٣ - قسم شؤون الاجانب .
- ٤ - قسم المتابعة .

ب - تتولى مديرية الجنسية وشؤون الاجانب القيام بالمهام والواجبات التالية :

- ١ - دراسة طلبات التجنس بالجنسية الاردنية والتخلي عنها والنظر في الامور المتعلقة بمحاورات السفر المؤقتة .
- ٢ - دراسة طلبات تأشيرات دخول او مرور حملة وثائق السفر الفلسطينية واقامتهم في المملكة والنظر في طلبات تأشيرات العودة لحملة هذه الوثائق المقيمين فيها .
- ٣ - دراسة طلبات تأشيرات دخول الاجانب واستقدام العمال واقامتهم في المملكة بالتنسيق مع وزارة العمل والجهات الاخرى المعنية والنظر في قضايا غرامات تجاوزهم للاقامة وقرارات ابعادهم .
- ٤ - النظر في طلبات زيارة الاجانب من والى الارض المحتلة .
- ٥ - النظر في طلبات تملك واستئجار الاجانب الاراضي والعقارات داخل المملكة .
- ٦ - تحديد رسوم التأشيرات التي تستوفي من الاجانب طبقا لبدء المعاملة بالمثل .
- ٧ - النظر في طلبات وثائق السفر الاضطرارية وتذاكر المرور .

المادة ١١ - أ - تتكون مديرية شؤون السلامة العامة مما يلي :-

- ١ - قسم السلامة العامة .
- ٢ - قسم الدفاع المدني والطوارئ .

ب - تتولى مديرية شؤون السلامة العامة القيام بالمهام التالية او بالمساهمة في القيام بها او بالاشراف عليها او بمتابعتها حسب مقتضى الحال .

- ١ - قضايا ومتطلبات السلامة العامة واعمال اللجان المختصة في المحافظات ومراقبة شؤون البيشة والصحة العامة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر والمؤسسات المعنية .
- ٢ - قضايا مياه الشرب في المملكة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والسلطات المعنية .
- ٣ - توفر شروط السلامة العامة في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة والمصانع والشركات والاماكن العامة بما في ذلك متطلبات الوقاية من الحريق .
- ٤ - الشؤون المتعلقة بالمخالفات والكسارات والحلاطات والمتفجرات وقضايا الامن والسلامة العامة المتعلقة بها .

هكذا من المأهول

المادة ١٢ - أ - تتكون مديرية شؤون السير والترخيص مما يلي :

١ - قسم السير والترخيص .

٢ - قسم الوقاية من حوادث الطرق .

ب - تتولى مديرية شؤون السير والترخيص القيام بالمهام والواجبات التالية :

١ - متابعة وتنسيق قضايا السير والمرور مع الوزارات والمؤسسات المعنية ومع الإدارات المختصة .

٢ - تمثيل الوزارة مع الجهات الرسمية الأخرى المختصة في أعداد المشاريع والاتفاقيات الدولية الخاصة بالنقل على الطرق في المملكة .

٣ - تدقيق قرارات لجان السير الفرعية في المحافظات ومتابعتها .

٤ - أعداد محاضر لجنة السير المركزية ونشرها وحفظ ملفاتها .

٥ - متابعة الدراسات والنشاطات المتعلقة بالسلامة المرورية والتنسيق مع الوزارات والدوائر والجمعيات واللجان الرسمية والأهلية المعنية في الوقاية من حوادث الطرق .

٦ - حفظ ملفات المكتب الفني المركزي لشؤون السير وفقاً لقانون السير وتنظيمها .

المادة ١٣ - أ - تتكون مديرية الشؤون العامة مما يلي :

١ - قسم الهيئات .

٢ - قسم الشؤون العامة .

ب - تتولى مديرية الشؤون العامة القيام بالمهام والواجبات التالية :

١ - دراسة طلبات تسجيل الجمعيات والهيئات العادية وانظمتها ومتابعة نشاطاتها وتقديم التوصيات المتعلقة بها بما في ذلك متابعة شؤون الطوائف الكنسية .

٢ - متابعة المعاملات المتعلقة بالانتخابات النيابية والمحاسن البلدية والقروية وقضايا الحكم المحلي والتقسيمات الإدارية .

٣ - متابعة الشكاوى والمنازعات والحوادث والقضايا الأمنية وتقديم التوصيات والتقارير الخاصة بها بما فيها قضايا شؤون الرعي ونقل المواشي .

٤ - دراسة الطلبات المتعلقة بالأنشطة والخدمات العامة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للوزير .

٥ - دراسة طلبات استخدام الفرق الفنية والمهنية وقضايا ترخيص بيع المسكرات والمشروبات الروحية .

المادة ١٤ - يتولى المكتب الفني المركزي شؤون السير المهام المنصوص عليها في قانون السير المعمول به .

المادة ١٥ - يكون مدير مكتب الوزير هو مدير مكتب الوزير العام بالإمارة التالية :

١ - المساهمة في إعداد وتنظيم ملفات مجلس الوزراء الإدارية والبريد والمنظمات المنبثقة عنه وكذلك المنظمات العربية والإسلامية الأخرى والمراسلات مع وزارات الداخلية في الدول الأخرى .

ب - حفظ الملفات الخاصة بأمن الدولة وقضاياها والمحادثات ذات الطابع الخاص والمكتسوم وتقارير وتوصيات مجالس أمن المحافظات .

ج - أعداد جدول أعمال اجتماعات الحكام الإداريين في الوزارة ومحاضرها .

المادة ١٦ - تناط بالمستشار القانوني المهام والواجبات التالية :

أ - إبداء المشورة القانونية في القضايا التي تحال إليه والأشراك في لجان التحقيق التي يكلف بها ومتابعة دعاوى الوزارة .

ب - الاشراف على أعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تضعها الوزارة ومتابعة إصدارها وتعميمها .

المادة ١٧ - يقوم رئيس الديوان بالمهام والواجبات التالية :

أ - استلام البريد وتوزيعه وتنسيق الملفات العامة والمراسلات المختلفة وحفظ التقارير الشهرية للمحافظين والتصديق على الوثائق .

ب - الاشراف على شؤون الوارد والصادر والطباعة والنسخ والتكس والمراسلين وأعمال النظافة .

المادة ١٨ - تنفيذ الأحكام بنظام الخدمة المدنية المعمول به مع مراعاة أحكام نظام التشكيلات الإدارية النافذ المعمول، يمارس المحافظون في المحافظات والمتصرفون في مراكز الالوية والمديرون في المركز الصلاحيات المخولة للمدير بالمعنى المقصود بنظام الخدمة المدنية وأي صلاحيات أخرى تفرض لهم .

المادة ١٩ - يتم أحداث أي قسم في أي مديرية أو دجيه أو الغاؤه بقرار من الوزير بناء على تنسيب الوكيل

المادة ٢٠ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات التي يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك :-

أ - تنظيم العمل في المراكز الإدارية .

ب - وصف أعمال الموظفين في الوزارة وتحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين أجهزتها .

المادة ٢١ - يلغى هذا النظام أي نظام أو تشريع آخر إلى المدى الذي تعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/١

وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان ابو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير العدل ووزير النعامة والشباب وزير السياحة والآثار بالوكالة أحمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف
وزارة التنمية والاجتماعية اتهام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية عبد الحليم	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القل
وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	وزير الاشغال العملة عوني المصري	وزير المعمل الدكتور جواد العناني

هكذا من الأهل

نحو الحسين للهك ستار المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١٢) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (٣٦٠) ديناراً الواردة فيها ويستعاض عنها بعبارة (١٢٠٠) دينار .

١٩٨٤/١/١

الحسين بن طلال

وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعمال عفتان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحطة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد مضمون الزين	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المظني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد شبيبات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة الاستثمار والتجارة وليد عصفور
	وزير الهندسة عوني المصري	وزير العمل جواد العناني

نحو الحسين للهك ستار المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٨٤
نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومطراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولاً: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج - يعين نائب للمحافظ برتبة متصرف يقوم بالاعمال التي يعهد اليه بها المحافظ ويقوم مقامه في حالة غيابه رسمياً او عند وجوده خارج محافظته ، كما يعين مساعد او اكثر للمحافظ برتبة متصرف للقيام بالاعمال التي يعهد اليه بها المحافظ .

ثانياً : باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (د) منها ...
(باستثناء بيت السكن)

المادة ٣ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٥١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٣ - ان لا تقل درجته عن الثالثه .

المادة ٤ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٧٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٣ - ان لا تقل درجته عن الخامسة .

١٩٨٤/١/١

الحسين بن طلال

وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعمال عفتان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحطة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد مضمون الزين	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المظني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد شبيبات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة الاستثمار والتجارة وليد عصفور
	وزير الهندسة عوني المصري	وزير العمل جواد العناني

هكذا من المأهول

نحو الحسين للهفك سكر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع نظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٧٧) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ج) من المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
حاملو الدرجات العلمية في التخصصات الاخرى (٣٠ ٪) من الراتب الاساسي .

١٩٨٤/١/١

الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضرب بدوازي
سليم مساعده	معتز أبو جودة	
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة	وزير المواصلات	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب وزير الزراعة والسياسة والافكار بالوكالة
جيسن إبراهيم	الدكتور محمد محبوب الزين	مروان دودين أحمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التعليم	وزير التكوين	وزير الاوقاف والشؤون والتربية الإسلامية
المهندس علي السبيحيات	أبراهيم أيوب	كامل الشريف
وزيرة التربية الاجتماعية	وزير الصحة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيم البسكنت
أنعام المكي	الدكتور زهير طهيس	وزير التربية والتعليم
		الدكتور سميد إميل
وزير الاجتماعية	وزير الشؤون البلدية	وزير الصناعة والتجارة
أحمد مبيدات	حسن الكوفي	المهندس عوني المصري وليد مصغور
		الدكتور جواد العناني

نحو الحسين للهفك سكر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ - تحدد الرواتب الاساسية لاعضاء الهيئة التدريسية ومساعدى التدريس والبحث على الوجه التالي :-
رتبة عضو الهيئة ادنى مربوط الراتب اعلى مربوط الراتب الزيادة السنوية

بالدينار	بالدينار	بالدينار	
٧	٣٤٦	٢٧٦	استاذ
٧	٢٩٧	٢٦٩	استاذ مشارك (أ)
٧	٢٣٨	٢١٠	(ب)
٥	٢٢٤	٢٠٤	استاذ مساعد (أ)
٥	١٨٨	١٦٨	(ب)
٤	٢٢٤	٩٦	مدرس
٤	٢٢٤	١٠٤	مساعد تدريس او بحث
٤	٢٢٤	٩٦	ماجستير طب
٤	٢٢٤	٩٦	مساعد تدريس او بحث
٤	٢٢٤	٩٦	بكالوريوس طب
٤	٢٢٤	٧٠	مساعد تدريس او بحث
٤	٢٢٤	٧٠	بكالوريوس في الهندسة
٤	٢٢٤	٧٠	او الصيدلة

هكذا من أجل

مساعد تدريس او محث
بكالوريوس في العلوم او
الاداب او الاقتصاد او
الادارة او التربية .

٢٢٤

٤

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٧ - ب -

تخصص لاعضاء الهيئة التدريسية علاوة اضافية تحدد بالنسب التالية : -

- ١ - حاملو الدرجات العلمية في الطب ١١٠٪ من الراتب الاساسي
- ٢ - حاملو الدرجات العلمية في الهندسة ٩٥٪ من الراتب الاساسي
- ٣ - حاملو الدرجات العلمية في الصيدلة ٦٠٪ من الراتب الاساسي
- ٤ - حاملو الدرجات العلمية في التمريض والعلوم الطبية الاخرى ٣٥٪ من الراتب الاساسي
- ٥ - حاملو الدرجات العلمية في التخصصات الاخرى (٣٠٪) من الراتب الاساسي .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/١

وزير المالية	وزير الاقتصاد عنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة ووزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين مروان دودين	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب والسياحة والاثر بالوكالة أحمد عبد الكريم الطراونة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنية الاجتماعية انعام المكي	وزير الصحة الدكتور زهير ملهس	وزير الزراعة والري والتربية والتعليم الدكتور سميد القشل
وزير الداخلية أحمد مبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن الموني	وزير الصناعة والتجارة والملاحة الدكتور جواد المناني

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام معدل لنظام الغرف التجارية نظام رقم (١١) لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الغرف التجارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥٠ - أ -

١ - تستوفي الرسوم بموجب التعرفة الآتية في عمان على ان يكون التصنيف لست درجات حسب قرارات مجلس ادارة الغرفة . ويجوز لكل تاجر الاعتراض على قرار تصنيفه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه القرار الى وزير الصناعة والتجارة ويكون قراره قطعيا وتعتبر اجزاء السنة لغايات الرسوم سنة كاملة : -

رسوم التسجيل	رسوم الاشتراك
٨٠ دينار	١٠٠ دينار
٤٠ دينار	٥٥ دينار
٢٠ دينار	٣٠ دينار
١٠ دينار	١٥ دينار
٦ دينار	٨ دينار
٢ دينار	٣ دينار

هكذا من المأهول

٢ - تستوفى نصف هذه الرسوم في القدس ونابلس واربند والزرقاء .

٣ - تستوفى ثلث هذه الرسوم في المناطق الأخرى من المملكة .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/١

وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
سالم مساعده	عفتاق ابو عودة	
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب وزير الزراعة والسياسة والاثر بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والقديسات الاسلاميه كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام الغني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والغربية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندسين المصري وليد مصطفى
		وزير الميناء الدكتور جواد العناني

نعم وشيخ لفضل الله محمد لفضل الله الحاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٣

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الجدول رقم (١) محافظة العاصمة/الملحق بالنظام الاصلي على النحو التالي :-

١ - بالغاء نص البند (١) من الفقرة (١) من الجدول المذكور ويستعاض عنه بالنص التالي :-

محافظة عمان وتتألف من المدن والقرى والماشأ التالية :-

- | | |
|------------------------|----------------------|
| ١ - عيما | ٢ - طارق (طبربور) |
| ٣ - ام قصير والمقابلين | ٤ - القويسمة |
| ٥ - عرجان | ٦ - الجويدة |
| ٧ - خربة السوق وجاوا | ٨ - الياودة |
| ٩ - ام الكندم | ١٠ - ابو علندا |
| ١١ - الرشيدية | ١٢ - صهييلج |
| ١٣ - الجببية | ١٤ - الخيبر |
| ١٥ - تلاح العلي | ١٦ - ام السهاق وعلدا |
| ١٧ - ام زويتينة | ١٨ - ياجوز |
| ١٩ - الخرنبة | ٢٠ - الصالحية |
| ٢١ - الطيبة | ٢٢ - الناصرية |
| ٢٣ - شفا بيران | ٢٤ - زينات الربوع |
| ٢٥ - ميج الجربس | ٢٦ - طاب كراع |

هكذا من الأهل

ب - بتعديل البند (ب) / ناحية ناعور / من الفقرة (١) منه على النحو التالي : -

- ١ - بشطب عبارة ام الساق - ناعور (الواردة برقم (٢) منه .
- ٢ - بشطب عبارة (عروق ابو رحيل) الواردة برقم (٧) منه .
- ٣ - باضافة عبارة (ام القطين) بعد كلمة المنشية الواردة برقم (١٠) منه بحيث تصبح (المنشية وام القطين) .
- ٤ - باعادة ترقيم القرى من (٣ - ١٤) الواردة فيه بحيث تصبح من (٢ - ١٢) على التوالي .
- ٥ - باضافة قرية (المنصورة) اليه برقم (١٣) بعد ان فك ارتباطها من لواء مادبا .

ج - بتعديل البند (ج) ناحية سحاب من الفقرة (١) منه كما يلي : -

- ١ - بالاستعاضة عن عبارة (ابو الحيات) الواردة برقم (٦) منه بكلمة (البيضاء) .
- ٢ - باضافة قرية (سالم) اليه برقم (١٢) .
- ٣ - باضافة قرية (نافع) اليه برقم (١٣) بعد ان فك ارتباطها من محافظة عمان الواردة في البند (أ) منه .

د - بالغاء نص البند (د) ناحية الموقر من الفقرة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي : -
ناحية الموقر : ومركزها الموقر وتتألف من القرى والعشائر التالية : -

- ١ - الموقر ٢ - مغائر المهنا
- ٣ - الفيصلية ٤ - الذهبية الشرقية (ذهبية الدهام سابقا)
- ٥ - رجم الشامي الغربي ٦ - رجم الشامي الشرقي
- ٧ - مشاش ٨ - النقرة (المطلة والبويضة سابقا)
- ٩ - ام بطمة ١٠ - الذهبية الغربية (الذهبية الشرقية والذهبية الغربية سابقا)
- ١١ - منشية الموقر (منشية - ١٢ - الحاقمية (البيضة سابقا)
- القضاة سابقا)
- ١٣ - غزالنة ١٤ - المطبعية
- ١٥ - الزميلات ١٦ - السومرية

هـ - بتعديل البند (هـ) - ناحية الجيزة - من الفقرة (١) منه كما يلي : -

- ١ - بالاستعاضة عن عبارة (دلة المطيريات) الواردة برقم (٢٠) منه بكلمة (الديلة) .
- ٢ - بالاستعاضة عن عبارة (زباير الطوال) الواردة برقم (٢٢) منه بكلمة (الصلاحية) .
- ٣ - بالاستعاضة عن عبارة (مشيرة سليط) الواردة برقم (٢٥) منه بكلمة (مشيرة الجيزة) .
- ٤ - بالاستعاضة عن عبارة (الابو البري) الواردة برقم (٢٧) منه بكلمة (المارة) .
- ٥ - بالاستعاضة عن عبارة (امير عاليا) الواردة برقم (٢٨) منه بكلمة (المير) .
- ٦ - بالاستعاضة عن عبارة (زباير الكنعان) الواردة برقم (٣٠) منه بكلمة (السيفة) .

- ٧ - بفك ارتباط قرية (سالم) الواردة برقم (٤٠) منه بعد ان ضمت الى ناحية سحاب .
- ٨ - باعادة ترقيم القرى من (٤١ - ٤٦) لتصبح من (٤٠ - ٤٥) على التوالي .
- ٩ - باضافة (الرميلا) اليه برقم (٤٦) و (رجم العقاب) برقم (٤٧) .

و - بالغاء نص البند (و) - قضاء وادي السير من الفقرة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي : -
قضاء وادي السير ومركزه وادي السير وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية : -

- ١ - وادي السير ٢ - البصة
- ٣ - عراق الامير ٤ - بدر (زبدة ، بلال ، الغروس ، ام الاسود ، سويسة ، سابقا)
- ٥ - الرباحية ٦ - الحديب
- ٧ - ابو الملح ٨ - نعيم
- ٩ - ابو السوس ١٠ - دابوق
- ١١ - البحاث ١٢ - وادي الشناء
- ١٣ - الامانية ١٤ - الطبقة
- ١٥ - الرجاجة ١٦ - الدبة
- ١٧ - الثغره ١٨ - مرج الحيام
- ١٩ - الدير ٢٠ - ام قسوة

المادة ٣ - يعدل الجدول رقم (١) الملحق بالنظام الاصلي على الوجه التالي : -
أ - بتعديل البند (أ) لواء الزرقاء من الفقرة (٢) منه كما يلي : -

- ١ - بالغاء المواقع التالية منه : -
خربة البتراوي الواردة برقم (٨)
- جناعة الزرقاء الواردة برقم (١٠)
- عطل الزرقاء والرصفة الواردة برقم (١١)
- عوجان الواردة برقم (١٢)
- ام صويونه الواردة برقم (١٣)
- ٢ - بالاستعاضة عن اسم (سايب الدياب) الوارد برقم (٩) منه باسم (الريان)
- ٣ - باعادة ترقيم القرى من (٩ - ٢١) لتصبح من (٨ - ١٦) على التوالي .
- ٤ - باضافة قرية (شومر) اليه برقم (١٧) .

ب - بتعديل البند (ب) ناحية الأزرق من الفقرة (٢) منه وذلك باضافة قرية (العمري) اليه برقم (٥) بعد ان فك ارتباطها من ناحية الموقر .

ج - بتعديل البند (ج) ناحية بيرين من الفقرة (٢) منه وذلك باضافة القرى التالية اليه : -

- ١ - الناصرية برقم (١٢)
- ٢ - الرياض برقم (١٣)
- ٣ - البيرة برقم (١٤)

المادة ٤ - يعدل الجدول رقم (١) الملحق بالنظام الاصيلي على الوجه التالي :-

أ - بإلغاء نص البند (أ) لواء مادبا من الفقرة (٣) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ - لواء مادبا : ومركزه مادبا ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :-

١ - مادبا	٢ - العال
٣ - السامك	٤ - جرينه
٥ - كفير الوحيان	٦ - الفيحاء (المصلوبية سابقاً)
٧ - الحلالية (مريجة)	٨ - غرناطة
٩ - حبان	١٠ - أم البساتين
١١ - ماسوح	١٢ - المشقر
١٣ - الخطايبية (كفير ابوسريوط سابقاً)	١٤ - حنينا
١٥ - ماعين	١٦ - سطحية
١٧ - أم البرك	١٨ - الواحة (مريجة بن حامد سابقاً)
١٩ - العريش	٢٠ - الفالحة (مريجة الفلاحات سابقاً)
٢١ - حوية البلاونة	٢٢ - المأمونية (كفير السيوف سابقاً)
٢٣ - اليسرى الجديدة	٢٤ - الوسيّة
٢٥ - المروج	٢٦ - منشية ماعين

ب - بتعديل البند (ب) ناحية ذيبان من الفقرة (٣) منه كما يلي :-

١ - بإضافة قرية (نزعة الوالة) اليه برقم (٣١) بعد ان فك ارتباطها من لواء مادبا .

٢ - بإضافة القرى التالية اليه وفق الترتيب التالي :-

٣٢ - الفدير	٣٣ - بلوطه
٣٤ - الزهراء	٣٥ - النامية
٣٦ - أم زياره	٣٧ - القاسمية
٣٨ - الرمحانة	٣٩ - النهضة
٤٠ - الراشدية	٤١ - حنو البلاد
٤٢ - العريض	

المادة ٥ - يعدل الجدول رقم (٣) محافظة اربد الملحق بالنظام الاصيلي على النحو التالي :-

أ - بفك ارتباط قرية (طبقة فحل) الواردة برقم (٢١) من البند (د) قضاء الكورة من الفقرة (١)

منه وإعادة ترقيم القرى من (٢٢ - ٢٧) لتصبح من (٢١ - ٢٦) على التوالي :

ب - ١ - بالاستعاضة عن اسم (جثيزين) الواردة برقم (٣٤) من البند (أ) لواء المفرق من الفقرة (٣) منه باسم (منيلة) .

٢ - بالاستعاضة عن اسم (الاجفايف) الوارد برقم (٥٦) من البند (أ) لواء المفرق من الفقرة

(٣) منه باسم (الصفراوي) .

ج - بإضافة قرية (البتستان) برقم (١٣) الى البند (ب) - ناحية بلعيا من الفقرة (٣) منه .

د - بإلغاء نص البند (د) قضاء الاجفور من الفقرة (٣) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

قضاء الرويشد : ومركزه الرويشد ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :-

١ - الرويشد (الاجفور سابقاً)	٢ - الريشه الغربية
٣ - الريشه الشرقية	٤ - الفيضة
٥ - الاريتين	

هـ - بإضافة قرية (خشيبه الفوقا) برقم (٥٠) الى الفقرة (٥) منه لواء عجلون .

و - بإضافة قرية (طبقة فحل) برقم (٢١) الى الفقرة (٦) منه لواء الاغوار الشمالية بعد ان فك ارتباطها من قضاء الكورة .

المادة ٦ - يعدل الجدول رقم (٦) محافظة البلقاء الملحق بالنظام الاصيلي على النحو التالي :-

أ - بإضافة قرية (بطنا) برقم (٢٥) الى البند (أ) محافظة البلقاء من الفقرة (١) منه .

ب - بإلغاء نص الفقرة (٢) منه قضاء دير علا والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢ - قضاء دير علا ومركزه دير علا : ويتألف من القرى والعشائر التالية :-

١ - دير علا	٢ - الطوال الشمالي (الربيع والمشايرة والحسن سابقاً)
٣ - الطوال الجنوبي (الديبات والصالحية سابقاً)	٤ - داميا
٥ - الياقولي	٦ - معدي
٧ - ابر الزيفان	٨ - ضرار
٩ - مثلث العارضة	١٠ - غور كبد
١١ - الرويحه	١٢ - ظهرة الرمل
١٣ - خزيمة	١٤ - الدباب

ج - بتعديل الفقرة (٣) منه قضاء الشونه الجنوبية وذلك بإلغاء قرية (الحجاجرة) الواردة برقم (١٠)

منه ويعد ترقيم (سكنة الشونه) الواردة برقم (١١) منه لتصبح برقم (١٠) .

المادة ٧ - يعدل الجدول رقم (٧) محافظة الكرك الملحق بالنظام الاصيلي على النحو التالي :-

أ - بإضافة القرى التالية الى البند (أ) من الفقرة (١) منه وفق الترتيب التالي :-

٣٤ - الحوية	٣٥ - أم رمانة
٣٦ - الزغرية	٣٧ - الداخسي

هكذا من الأعمال

٣٨- الوسية	٣٩- الصالحية
٤٠- الصبقيات	٤١- قريفله
٤٢- الراشديه	٤٣- الوادي الابيض

ب - بتعديل البند (ج) قضاء القصر من الفقرة (١) منه كما يلي :

- ١ - بالاستعاضة عن اسم (جدعا الجبور) الواردة برقم (١٢) منه باسم (شبحان) .
- ٢ - بالاستعاضة عن اسم (جدعا السيايده) الواردة برقم (١٣) منه باسم (الجدعا) .
- ٣ - باضافة قرية (العاليه) اليه برقم (١٩) .

ج - بتعديل البند (د) قضاء المنزار الجنوبية من الفقرة (١) منه وذلك باضافة قرية (ام الزلان) اليه برقم (٢٣) .

المادة ٨ - يعدل الجدول رقم (٨) محافظة معان الملحق بالنظام الاصلي على النحو التالي :

أ - باضافة قرية (المنشية) برقم (٣٦) الى البند (أ) من الفقرة (١) منه بعد ان فك ارتباطها من قضاء الشوبك .

ب - بالغاء نص البند (ب) قضاء الشوبك من الفقرة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب - قضاء الشوبك : ومركزه (الشوبك) ويتألف من المدن والقرى والمشار التالية :

- ١ - الشوبك (الشوبك ونجل سابقا)
- ٢ - الجايه
- ٣ - ابو مخطوب
- ٤ - المقارعيه
- ٥ - المنصورة
- ٦ - الجهير
- ٧ - شماغ
- ٨ - الجنينة
- ٩ - بير خداد
- ١٠ - حديرا
- ١١ - مقدس وام صوان
- ١٢ - الرحيلات
- ١٣ - الفجيج
- ١٤ - الزبيرية
- ١٥ - حوالة
- ١٦ - بير ابو العلق
- ١٧ - بير الدباغات
- ١٨ - ييضا
- ١٩ - بدبدا
- ٢٠ - البقعة
- ٢١ - الحسداده
- ٢٢ - صيخان
- ٢٣ - مضبيع
- ٢٤ - بير الطائي
- ٢٥ - بدا
- ٢٦ - بيرين جازي
- ٢٧ - الارزة
- ٢٨ - الخربة السمراء
- ٢٩ - الزقونة

ج - بتعديل البند (ج) قضاء وادي موسى من الفقرة (١) منه كما يلي :

أ - بالغاء المواقف التالية منه :

- جلواج الواردة برقم (١١)
- خربة الوافله الواردة برقم (١٢)

- ١ - ضباغ الواردة برقم (١٥)
- ٢ - عين موسى الواردة برقم (١٦)
- ٣ - طور العراق الواردة برقم (١٨)

- ٢ - باعادة ترقيم القرى من (١٣ - ٢٢) منه لتصبح من (١١ - ١٧) على التوالي .
- ٣ - باضافة قرية (حمزه) اليه برقم (١٨) .

الحسين بن طلال

١٩٨٣/١٢/١٤

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن أبراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل أحمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحيمات	وزير التكوين أبراهيم أيوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القتل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت الساكت
وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة أحمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصقون

تحت وصية الملك عبد الله الثاني

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٤
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (٢) من النظام الاصلي بالغاء النسب (٥٥ ٪) و (٣٥ ٪) الواردين فيها والاستعاضة عنهما بالنسب (٦ ٪) و (٤ ٪) على التوالي .

١٩٨٤/١/٤

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سلام مساعده	وزير الاعلام عبدان أبو عودة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة ووزير الخارجية بالوكالة حسن إبراهيم	وزير الرواسلات الدكتور محمد مضمون الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيات	وزير التكوين ابراهيم أيوب	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المقتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد النسل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك
وزير الداخلية احمد مبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن أبو عيسى	وزير الاشغال العامة والميناء ووزير الصناعة والتجارة وفيد عصفور	وزير الميناء الدكتور جواد المنفي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧٥٠) تاريخ ١٩٨٣/١٢/١٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية نقل الركاب والبضائع على الطرق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري والبروتوكول الملحق بها بالشكل التالي :-

اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
والمجلس الاتحادي السويسري
بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري والمشار اليهما فيما بعد ب (الطرفين المتعاقدين) .

رغبة منهما في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر حدودهما بطريق الترانزيت .
قد اتفقا على ما يلي :-

مادة ١

مجال التطبيق

تسري احكام هذه الاتفاقية على عمليات نقل الركاب والبضائع التي مصدر او غاية نقلها تقع في اراضي احد الطرفين المتعاقدين والتي تمر عبر حدودهما بطريق الترانزيت وبواسطة سيارات مسجلة لدى اي من الطرفين المتعاقدين .

مادة ٢

تعريف

لاغراض هذه الاتفاقية :-

١ . يعني تعبير (ناقل) اي شخص طبيعي او اعتباري في اي من المملكة الاردنية الهاشمية وسويسرا ، مصرح له بموجب القوانين والانظمة الوطنية ذات العلاقة بنقل الركاب و / او البضائع على الطرق مقابل اجرا او مكافاة او لحسابه الخاص ، والاشارة الى ناقل من اي طرف متعاقد سوف تفسر طبقا لذلك .

٢ . يعني تعبير (مركبة ركاب) اي مركبة تسير الياعلى الطرق وتكون :-

١ . مصنوعة او معدة للاستعمال وتستعمل على الطرق لنقل الركاب وتحتوي اكثر من ثمانية مقاعد بما عدا مقعد السائق ، و .

٢ . مسجلة ومرخصة لنقل الركاب في اراضي احد الطرفين المتعاقدين .

٣ . يعني تعبير (مركبة بضائع) اية مركبة تسير الياعلى الطرق وتكون :-

١ . مصنوعة او معدة للاستعمال وتستعمل على الطرق لنقل البضائع .

٢ . مسجلة ومرخصة لنقل البضائع في اراضي احد الطرفين المتعاقدين ، و

٣ . منج بادخالها مؤتمنا الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر لغرض النقل الدولي للبضائع من اجل التسليم في او الاستلام من اية نقطة في ذلك البلدان من اجل المرور بطريق الترانزيت عبر ذلك البلد .

واية مقطورة أو شبه مقطورة تستوفي الشرطين (١) و (٣) من هذه الفترة والتي تشغل من قبل ناقل من أحد الطرفين المتعاقدين ، اذا كانت المقطورة أو شبه المقطورة والمركبة التي تجرها اثنتاهما تستوفيان الشروط المذكورة في هذه الفترة ، نعتبر المجموعة مركبة واحدة .

مادة ٢

نقل الركاب

- ١ . تخضع عمليات نقل الركاب لنظام الترخيص المسبق
- ٢ . تعفى من الحصول على الاذونات عمليات نقل الركاب العرضية والتي تقع في الحالات التالية :-

- ١ . نقل الأشخاص في نفس المركبة طيلة مدة الرحلة التي تبدأ وتنتهي في اراضي الطرف المتعاقد المسجلة فيه المركبة دون تحميل أو تنزيل أي راكب وعلى طول الطريق أو في الوقتات خارج حدود البلد المذكور . (رحلة دائرية مغلقة) ، أو
- ب . نقل مجموعة من الركاب من نقطة ما تقع في البلد المسجلة فيه المركبة الى مكان يقع في اراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة أن تغادر المركبة تلك الأراضي دون ركاب باتجاه البلد المسجلة فيه . أو
- ج . النقل بطريق الترانزيت ذو صفة عرضية .

مادة ٤

نقل البضائع

- ١ . يسمح لكل ناقل في أي الطرفين المتعاقدين بأن يدخل بصورة مؤقتة الى اراضي الطرف المتعاقد الآخر مركبة فارغة أو محملة لنقل البضائع وفي الحالات التالية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحفظ الوارد في الفترة (٢) من هذه المادة :-
- أ . بين أية نقطة في اراضي طرف متعاقد وأية نقطة في اراضي الطرف المتعاقد الآخر ،
- ب . عبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت ،
- ج . بين اراضي الطرف المتعاقد الآخر وأراضي بلد ثالث أو بين اراضي البلد الثالث وأراضي ذلك الطرف المتعاقد الآخر شريطة أن تمر المركبة خلالها بطريق الترانزيت عبر البلد المسجلة فيه .
- ٢ . عملية التقاط البضائع من نقطة تقع في اراضي الطرف المتعاقد الآخر يجب أن تتماشى مع القوانين والانظمة المطبقة من قبل ذلك الطرف المتعاقد الآخر

مادة ٥

تطبيق التشريع الوطني

الناقلون وسائقو المركبات التابعون لأي طرف متعاقد يخضعون عند وجودهم في اراضي الطرف المتعاقد الآخر للتشريعات الوطنية في ذلك الطرف المتعاقد الاخر باستثناء ما اتفق عليه في هذه الاتفاقية .

مادة ٦

خطر النقل الداخلي

- ١ . لا يسمح للناقلين بتعاطي أعمال نقل الركاب أو البضائع بين أية نقطتين واقعيتين في اراضي الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ . من نص الفترة (١) اعلاه ، يجوز التيسار بالنقل الداخلي في حالات خاصة ويشترط الحصول على موافقة من السلطة المختصة للبلد الذي ستعبر فيه الخدمة .

مادة ٧

المخالفات

- ١ . اذا ارتكب الناقل أو مساعده أو أي من مساعديه - لا أحد الطرفين المتعاقدين خرقاً لا يمتنع احكام هذه الاتفاقية انشاء تواجده في اراضي الطرف المتعاقد الآخر - يجوز للسلطة المختصة للطرف المتعاقد الذي حدث في اراضيه الخرق ودون الاخلال بانه عقوبة قانونية ، ملبسته ، ان تخبر السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر بطروف الخرق .
- ٢ . في حالة حدوث أي خرق مسار له في الفترة (١) من هذه المادة ، يجوز للسلطة المختصة للطرف المتعاقد الذي حدث الخرق في اراضيه ان تطلب من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر ان :-
- أ . تصدر تحذيراً الى الناقل 'المعني' بأن أي خرق لاحق قد يؤدي الى منع دخول مركبات يملكها أو يقوم بتشغيلها في اراضي الطرف المتعاقد الذي حدث فيه الخرق .
- ب . تبلغ الناقل بان دخول مركباته الى اراضي الطرف المتعاقد الآخر قد منع منعاً مؤقتاً او دائمياً لمدة حددها السلطة المختصة .
- ٣ . على السلطة المختصة التي تنقل مثل هذا الطلب من سلطات الطرف المتعاقد الآخر ان تستجيب له وان تعلم السلطة المختصة الاخرى ودون تأخير بالاجراءات المتخذة .
- ٤ . في حالة وقوع حوادث ملحق او حوادث اخرى على السلطات المختصة في البلد الذي وقعت فيه هذه الحوادث ان ترسل عند الطلب كل الوثائق او نتائج التحقيقات القضائية وجميع البيانات المتوفرة التي توضح الحادث الى صاحب المركبة او الى السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر .

مادة ٨

السلطات المختصة

- ١ . يقوم كل من الطرفين المتعاقدين باعلام الطرف الآخر عن السلطات المسؤولة عن تطبيق هذه الاتفاقية .
- ٢ . تقوم السلطات المختصة المذكورة للالطراف المتعاقدة بالتعاون فيما بينهما في محاولة لحل أية مشاكل قد تنجم عن تطبيق هذه الاتفاقية .

مادة ٩

التنفيذ والتطبيق

يتم التوقيع على بروتوكول يحدد سبل تطبيق هذه الاتفاقية في نفس الوقت الذي توقع فيه هذه الاتفاقية .

مادة ١٠

اللجنة المشتركة

- ١ . تشكل لجنة مشتركة من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين للإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية ومعالجة أية معوقات قد تعترض ذلك التطبيق . تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب السلطات المختصة لأي من الطرفين المتعاقدين .
- ٢ . تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين في وقت يناسبهما ، بالتناوب في اراضي أحد الطرفين المتعاقدين .

هكذا من الأهل

٣ . كما وتذول اللجنة المشتركة بتعديل البروتوكول المذكور في المادة ٩ .

٤ . تخضع قرارات اللجنة المشتركة لموافقة السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين اذا ما دعت الضرورة لذلك .

٥ . يتم تسوية المشاكل غير المحولة بالطرق الدبلوماسية .

مادة ١١

امتداد الاتفاقية الى امانة ليختنشتاين

بناء على طلب رسمي تقدمت به امانة ليختنشتاين تسري نصوص هذه الاتفاقية ايضا على هذا البلد طالما بقيت معاهدة الوحدة الجبركية الموقعة بينه وبين سويسرا سارية المفعول .

مادة ١٢

الدخول في حيز التنفيذ وسريان المفعول

١ . يقوم كل طرف متعاقد باشعار الطرف المتعاقد الاخر خطيا بان الاجراءات الضرورية لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ في بلده قد اتخذت . تصبح الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الثلاثين من تاريخ الاشعار الاخير من هذين الاشعارين .

٢ . تبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة عند دخولها حيز التنفيذ . يستمر سريان مفعولها بعد ذلك الا اذا انتهت بقيام اي من الطرفين المتعاقدين باعطاء اشعار خطي مدته ثلاثة شهور الى الطرف المتعاقد الاخر .

وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين ادناه والمفوضين بذلك حسب الاصول من حكومتها .

حررت من نسختين أصليتين في

اليوم التاريخ الشهر

سنة

باللغات العربية والفرنسية والانكليزية .

في حالة حصول اي خلاف في التفسير ، يعتمد النص الانكليزي .

من المجلس
الاتحادي السويسري
من حكومة
الملكمة الاردنية الهاشمية

بروتوكول

مبلا بالمادة (٩) من الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق الموقعة في

بتاريخ

اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :-

١ . نقل الركاب (المادة ٣)

١ . الخدمات المنتظمة

١ . تتم الموافقة على الخدمات المنتظمة بين البلدين المتعاقدين او عبر اراضي اي منهما بصورة مشتركة من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين . تمنى الخدمات المنتظمة خدمات توغر لنقل ركاب على فترات محددة وضمن مسار محدد بحيث يكون بالامكان تحميل وتنزيل الركاب في نقاط وقوف محددة مسبقا .

٢ . تكون السلطات المختصة لكل طرف متعاقد مسؤولة عن اصدار الاذن لذلك الجزء من خط سير الرحلة الذي يتم في اراضي ذلك الطرف المتعاقد .

٣ . تحدد السلطات المختصة بصورة مشتركة شروط اصدار الاذن ، اي مدته ونسبة حدوث عمليات النقل ، والجدول الزمني ، وسلم التعريفات التي ستطبق بالإضافة الى أية تفاصيل اخرى ضرورية لتشغيل الخدمات المنتظمة تشغيلاً سهلاً وفعالاً .

٤ . يوجه طلب الحصول على الاذن كتابياً الى السلطات المختصة في بلد تسجيل المركبة .

٥ . في حالة الموافقة على اصدار الاذن المشار اليه في الفقرة (٤) اعلاه ، يتم اعلام السلطات المختصة للطرف المتعاقد الاخر بذلك من اجل الموافقة عليه مرفقاً بوثائق تحتوي على التفاصيل الضرورية (الجدول الزمني المقترح ، التعريفات ، المسار ، الفقرة التي سيتم خلالها تشغيل الخدمة وتاريخ مباشرة الخدمة) . كما يحق للسلطات المختصة ان تطلب تزويدها بتفاصيل اخرى حسب رغبةها .

يتم البت في هذا الطلب خلال مدة لا تزيد عن اربعة اشهر من تاريخ تقديمه .

ب . تكون أية خدمة اخرى لم تغطها المادة (١) اعلاه خاضعة للترخيص الذي يتم بناء على طلب الناقل لاحد طرفي التعاقد . يقدم هذا الطلب الى السلطة المختصة لبلد التسجيل التي عليها ان تحيله الى السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر للموافقة عليه .

ج . احكام عامة

تقوم السلطات المختصة باعلام السلطات المختصة للطرف المتعاقد الاخر وذلك بارسال نسخة من الاذن الصادر . يحفظ الاذن داخل المركبة ويبرز لسلطات التفتيش عند الطلب . يكون بحوزة المركبة قائمة باسماء وجنسيات الركاب . تبرز هذه القائمة عند الطلب من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين .

تعفى من الحصول على اذن مسبق مركبات الركاب المخصصة لتحل مكان مركبات مضررة او معطلة على ان يتم ابراز وثائق تثبت ذلك وبشرط ان يصار الى اعادة تصدير او اتلاف هذه المركبة المضررة او المعطلة تحت اشراف الجمارك .

هكذا من المأهول

٢ . السلطات المختصة (المادة ٨)

تكون السلطات المختصة المعنية بتنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي :-
 عن المملكة الأردنية الهاشمية :-
 وزارة النقل ص.ب ٣٥٢١٤ عمان - الاردن
 تلکس ٢١٤٥١ مونت جو
 تيلون ٤١٤٦١ - ٤١٤٦٢ - ٤١٤٨٥
 من سويسرا وامارة ليختنشتاين :-
 الدائرة الاتحادية للنقل والمواصلات والطاقة
 مكتب النقل الاتحادي السويسري
 ٣٠٠٢ بيرن - سويسرا
 تلکس ٣٣١٧٩ ايف س ه - تيلون ٦١٤١١١ - بيرن

٣ . اوزان وابعاد المركبات :-

١ . يتم تحديد الشروط الفنية للمركبات التي تقوم بالنقل الدولي للركاب والبضائع وفقا للقوانين والانظمة المرعية في البلد المسجلة فيه المركبة .
 ب . اذا تجاوز وزن أو ابعاد اية مركبة يراد ان تستعمل للنقل في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ما هو مسجوح به في اراضي الطرف الاخر فأن ذلك يحتاج الى اذن خاص من السلطات المختصة للطرف المتعاقد الاخر . سيتم تحصيل الرسوم المترتبة على ذلك .

٤ . سمات الدخول

تصدر السلطات المعنية للطرفين المتعاقدين سمات دخول سارية المفعول لمدة ستة اشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعد سائق يقوم بالنقل الدولي للركاب أو البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية طبقا للقوانين والانظمة الوطنية المرعية .

٥ . المعاملات الجبركية

١ . معنى من الضرائب والرسوم والوقود والزيوت الموجودة داخل الخزانات الاعتيادية للمركبة التي تدخل بصورة مؤقتة اراضي الطرف المتعاقد الاخر ولا تخضع هذه لاي حظر أو تقييد استيراد .
 ب . يحق للطرفين المتعاقدين ان يطلبوا اذن ادخال مؤقت لقطع غيار مستوردة لتفصيل مركبة سيق وان تم ادخالها مؤقتا . ستخضع القطع المستبدلة لدفع الرسوم أو إعادة تصديرها أو اطلاقها تحت اشراف الجمارك .
 ج . كالة المركبات السويسرية التي تقوم بالنقل الدولي على الطرق في الاردن تكون مصحوبة بوثائق ادخال جبركي مؤقت أو تريب تيك بموجب احكام الاتفاقيات الجبركية الدولية ذات العلاقة الصادرة عن السلطات المعنية للمملكة الأردنية الهاشمية . لا تطلب السلطات السويسرية المختصة دفع مرور أو تريب تيك .

د . اذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة (تسير) فتطبق احكام التشريعات المحلية للطرف المتعاقد المعني .

هـ . يسمح لارواد طاقم المركبة أو يسلوروا ومصحبهم مؤقتا اغراضهم الشخصية وادوات التصليح التي تحمل عادة في المركبة دون دفع رسوم جبركية من رخصة استيراد مسبقة .

٦ . الرسوم والضرائب

ان الرسوم والضرائب الخاصة بالنقل الدولي على الطرق التي يقوم بها الناقلون التابعون لاحد طرفي التعاقد في اراضي الطرف المتعاقد الاخر تتم حسب احكام التشريعات المرعية في الطرف المتعاقد الاخر .

٧ . تأمين المركبات

على المركبات المسجلة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين ان تحمل تابعا ضد الغير ساري المفعول طيلة مدة بقائها في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

حرر من نسختين أصليتين في _____ اليوم _____

التاريخ _____ شهر _____ سنة _____

باللغات العربية والفرنسية والانكليزية .

في حالة حصول اي خلاف في التفسير يعتمد النص الانكليزي .

عن حكومة
 المملكة الأردنية الهاشمية

عن المجلس
 الاتحاد السويسري

هكذا من العمل

صدرت الإرادة الملكية السلبية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧١٩) تاريخ ١٩٨٣/١٢/١٤ الملغى بالموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا بالشكل التالي :

اتفاقية لتعاون الاقتصادي ، الصناعي والفني

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية تركيا

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا المشار اليهما هنا « بالطرفين المتعاقدين » آخذهما بعين الاعتبار العلاقات الودية القائمة حاليا بين البلدين وتوسعيها . ورغبة في توثيق وتطوير هذه العلاقات الودية على أسس من المساواة والمنفعة المتبادلة ، واعترافا بالمنافع المستندة لكلا البلدين من خلال تعاون اقتصادي وفني أوثق قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

يسمى الطرفان المتعاقدان الى تطوير التعاون الاقتصادي ، الصناعي والفني بين البلدين في الحقول التي تساهم في تنمية اقتصادهما (مثل المشاريع المشتركة ، الخدمات ، الهندسة ، الاستشارات ، المقاولات وجميع العمليات الاقتصادية الأخرى والنشاطات بين الرعايا ، الشركات ، البنوك . والمؤسسات الحكومية) .

المادة الثانية :

يشمل التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين بشكل عام التجارة ، العمليات المصرفية والمالية ، الصناعة ، السياحة ، النقل ، الزراعة ، الاتصالات ، الأشغال العامة ، الشحن - بناء السفن ، الصيد ، وأية مجالات أخرى ينفق عليها بين الطرفين المتعاقدين آخذين بعين الاعتبار الفوائد ، وكذلك الامكانيات المتاحة لكل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثالثة :

يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الخطوات الضرورية الممكنة لتطوير التعاون الفني بين البلدين من خلال التدريب وتبادل الكوادر المتخصصة والخبراء الفنيين بالإضافة الى المعلومات العلمية والفنية في مختلف المجالات :

المادة الرابعة :

بناء على هذه الاتفاقية ، يعقد الطرفان المتعاقدان عند الضرورة ، اتفاقيات خاصة فيما يتعلق بالتعاون الوارد ذكره في الفقرات السابقة بالإضافة الى مشاريع محددة يتم الاتفاق عليها بين البلدين .

المادة الخامسة :

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون الاقتصادي ، الصناعي والفني بين رعايا البلدين (بما فيها الهبات المشتركة) وفقا للقوانين والأنظمة النافذة في كلا البلدين .

المادة السادسة :

تكون اللجنة المشتركة والمشكلة بموجب المادة السابعة من الاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين في ١٩٨٠/٦/١٧ مسؤولة من تسهيل وتنفيذ هذه الاتفاقية وكذلك توسيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

المادة السابعة :

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها . وبالحالي تجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يقدم أحد الطرفين المتعاقدين إشعارا بالغاءها قبل سنة واحدة من انتهاء مدة سريانها لا يعني انتهاء هذه الاتفاقية انتهاء الاتفاقيات الخاصة والموقعة بموجب المادة الرابعة .

حرر على نسختين في عمان بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٤ باللغة الانجليزية وكلا النسختين معتبتين .

عن حكومة جمهورية تركيا
القائم بتركمان
وزير الشؤون الخارجية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وليد مصفور
وزير الصناعة والتجارة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١/١ الموافقة على البروتوكول رقم (٧) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في ١٩٦٧/٩/١٤ والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم في ١٩٧٨/٣/١ بشكله التالي :

البروتوكول رقم (٧)

الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ١٩٦٧/٩/١٤ والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم في ١٩٧٨/٣/١ .

استنادا لاحكام المادة (١٤) من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين حكومتى المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في ١٩٦٧/٩/١٤ وتنفيذا لاحكام وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ورغبة من البلدين في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما ، فقد اجتمعت خلال الفترة من ٢١ - ١٩٨٣/١٢/٢٥ اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار اليها اعلاه في عمان لدراسة تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين واقتناعا منها بضرورة تدعيم هذه العلاقات حجا ونوعا واسلوب عمل على اساس من المنفعة المتبادلة فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى

التأكيد على ما ورد في المادة الثانية من البروتوكول التجاري رقم (٦) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين البلدين والموقع في عمان بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ بالاستمرار في اعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الصادرات والواردات شريطة ان تكون مصحوبة بشهادات منشأ صادرة من السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر ولا تعتبر المنتجات ذات منشأ وطني الا اذا كانت تكلفة الانتاج المحلية بما في ذلك المواد الأولية واليد العاملة الداخلة في الصنع لا تقل عن ٤٠ ٪ بالثلاثة من تكلفة الانتاج وتعتبر جزءا من تكلفة الانتاج المحلية المواد الأولية المستوردة الداخلة في صناعة محلية اذا كان منشؤها أحد الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

المادة الثانية

تعامل السلع المتبادلة بين البلدين نفس معامللة الانتاج الوطني فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك ورسوم الانتاج والمكوس المطبقة في البلدين .

المادة الثالثة

لا يجوز لأي من الطرفين ان يميز ضد منتجات الطرف الآخر من السلع والخدمات لصالح طرف ثالث باستخدام القيود الادارية مثل الحصص او التراخيص او لجان الترخيد او غيرها بهدف تسهيل التبادل التجاري .

المادة الرابعة

١ - يخصص مبلغ (٢٥) مليون ونصف المليون دولار امريكي سنويا لكل من المركز التجاري الاردني في القاهرة والمركز التجاري المصري في عمان لاستيراد سلع ومنتجات لمركزه التجاري وفقا لقوائم بالسلع يتم تبادلها بينهما مبينا بها أصناف هذه السلع وبقيتها كما ويجوز استبدال او مناقلة سلعة بسلعة أخرى ضمن المنتجات المدرجة في القوائم المشار اليها اعلاه .

ب - تعرض سلع المركز التجاري الاردني في القاهرة على شركة النصر للتصدير والاستيراد للاعادة بالراي في شرائها خلال خمسة عشر يوما مقابل نسبة ربح للمركز تعادل ٧ ٪ من قيمة البضاعة المستوردة (سي اند اف) وفي حالة ابداء عدم الرغبة في الشراء خلال المدة المبينة اعلاه يحق للمركز التصرف ببيعها للتطاع الخاص المصري .

ج - تعرض سلع المركز التجاري المصري في عمان على وزارة النوبيين للأفاده بالرأي في شرائها خلال خمسة عشر يوما بمقابل نسبة ربح للمركز تعادل ٧٪ من قيمة البضائع المستوردة (بم. اند اف) وفي حالة ابداء عدم الرغبة في الشراء يحق للمركز التصرف ببيعها للقطاع الخاص الاردني .

د - تحدد اسعار السلع المباعة من قبل المركزين التجاريين في ظل من عمان والقاهرة وفقا للأنظمة المعمول بها في كل من البلدين .

هـ - يسمح كل من البلدين بتحويل قيمة المتوجات المباعة لكل من المركزين التجاريين لدى ابداءها في البنوك المحلية كما يسمح كل جانب بتحويل صافي ارباح المركز التجاري المتأخر في بلد سنويا بالعملة القابلة للتحويل. و - يخضع كل مركز للضرائب المستحقة في البلد الذي يعمل فيه مع مراعاة منع ازدواج الضرائب .

ز - يقوم كل جانب باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة المركز التجاري الخاص به ويخضع التعليمات والتشريعات اللازمة لإدارته وفقا للقوانين والأنظمة المحلية في كلا البلدين .

المادة الخامسة

اتفق الطرفان على تشجيع اقامة المعارض الدائمة والمؤقتة في كل من البلدين زيادة في التعريف بهنجانها.

المادة السادسة

١ - اعتبارا من تاريخ سريان هذا البروتوكول تعتبر ترتيبات الدفع السابقة لاغية .

٢ - يتم اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا البروتوكول تسوية المدفوعات بالعملة الحرة واتفق الطرفان على إمكانية تبادل تسهيلات ائتمانية لتيسر التبادل التجاري بينهما ووضع الترتيبات اللازمة لذلك .

المادة السابعة

اتفق الطرفان على معالجة قضايا النقل والطيران وحل المشاكل المتعلقة بها .

المادة الثامنة

تنفيذا لاحكام المادة (١٤) من الاتفاقية الموقعة بين البلدين في ١٤/٩/١٩٦٧ اتفق الطرفان على ضرورة اجتماع اللجنة المشار اليها في المادة المذكورة مرة واحدة في السنة على الاقل في عمان والقاهرة بالتناوب لتنفيذ هذا البروتوكول وتقليل ما قد يعترض تنفيذه من عقبات .

المادة التاسعة

يحل هذا البروتوكول محل البروتوكول رقم (٦) الموقع في عمان بتاريخ ١/٣/١٩٧٨ ويعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاق الموقع بين البلدين بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٧ .

المادة العاشرة

يبدأ العمل بتنفيذ احكام هذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الموافقات اللازمة على ان يعمل كلا الطرفين لاتيام ذلك قبل ١/٣/١٩٨٤ .

ويجسد هذا البروتوكول طقائيا سنة بعد سنة أخرى بما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر برغبته في ائهاء العمل به او تعديله قبل ثلاثة شهور على الأقل من انقضاء كل سنة وايضا لا تقدم وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة تمثيلية من حكومتهم .

حرر في عمان يوم الاحد الواقع في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٤٠٤ هجرية الموافق ٢٥ / ديسمبر كانون الاول سنة ١٩٨٣ ميلادية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية :
وليفند فضفور
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة جمهورية مصر العربية :
الكتور مصطفى كامل السعيد
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

تعليمات رقم «١٣» لسنة ١٩٨٣

تعليمات ممدلة لتعليمات الدوام المدرسي صادرة بالاستناد
للمادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات « تعليمات الدوام المدرسي لسنة ١٩٨٣ » وتقرأ مع التعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ صدورهما .

المادة الثانية : تعدل المادة العاشرة من التعليمات الاصلية بإلغاء ما ورد فيها ويستعاض عنها بما يلي :
يتبع ما يلي بالنسبة لطلبة الصف الثالث الثانوي :

١ . اذا زاد غياب الطالب غير المشروع على ٢٠ يوما من ايام الفصل الاول او الثاني او ٣٥ يوما من ايام العام الدراسي يحرم من الشهادة المدرسية ومن التقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في تلك السنة .
ويسمح له باعادة الصف في السنة التالية في مدرسة خاصة .

٢ . اذا زاد غياب الطالب على ٤٠ يوما من ايام الفصل الدراسي الاول او الثاني او ٧٠ يوما من ايام العام الدراسي بسبب مشروع يحرم من الشهادة المدرسية ومن التقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في تلك السنة ويسمح له باعادة الصف في العام الذي يليه في اي مدرسة حكومية او خاصة .

٣ . يصدر قرار الحرمان المنصوص عليه في البندين (٢ ، ١) من هذه المادة قبل تقدم الطالب لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وتبلغ مديرية الاختبارات والامتحانات في الوزارة بالقرار غور صدوره .

هكذا من المأهول

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٤

تعليمات الكشافة والمرشدات في المؤسسات التعليمية
صادرة بموجب المادتين ٥ و ١١٦ من قانون التربية
والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤
والمادة ٨/ب من قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم ١٣
لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته

المادة الاولى :

تسمى هذه التعليمات «تعليمات الكشافة والمرشدات في المؤسسات التعليمية» ويعمل بها من تاريخ صدورها .

المادة الثانية :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي وما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- الوزارة : وزارة التربية والتعليم
- الدائرة : دائرة التربية والتعليم في المحافظة
- المكتب : مكتب التربية والتعليم في الدائرة
- المؤسسة التعليمية : اية كلية مجتمع او مدرسة حكومية او خاصة
- الحركة الكشفية : اية تنظيمات كشفية في المؤسسات التعليمية
- الحركة الارشادية : اية تنظيمات ارشادية في المؤسسات التعليمية
- القائد : المعلم الذي تتوهم فيه المؤهلات الكشفية او الارشادية ويسند اليه اي عمل قيادي في الحركة الكشفية والارشادية .
- الوحدة : اية فرقة كشفية او ارشادية على مستوى المؤسسة التعليمية .
- الجبوسة : وحدتان او اكثر على اختلاف انواعها ومراحلها

المادة الثالثة :

تهدف الحركة الكشفية والارشادية الى تشجيع وتنظيم وتنمية هوايات الطلاب والطالبات في المجال الكشفي والارشادي وبصورة خاصة :

- أ . الامتزاز بالوطن والاستعداد للضحية والبذل في سبيل رفعتة ونهضته .
- ب . تنمية الاتجاهات الحميدة كالصدق والاخلاص والتعاون .
- ج . اكتساب المهارات اليدوية عن طريق التعلم بالممارسة واستثمار الوقت الحر .
- د . توجيه الكشافة والمرشدات نحو الخدمة العامة والمساهمة في البناء والاعمار .
- هـ . تنمية روح القيادة والعمل المسئولية .

المادة الرابعة :

تحدد المراحل الكشفية والارشادية على النحو التالي :
الشبل/الزهرة : من سن السابعة وحتى العاشرة .
الكشاف/المرشدة : من سن الحادية عشرة وحتى الثامنة عشرة .
الجوال/الجوالة : من سن الثامنة عشرة فما فوق .

المادة الخامسة :

تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة الوزارة للكشافة والمرشدات على النحو التالي :

- ١ . مدير النشاطات التربوية . رئيسا
- ٢ . رئيس قسم الكشافة/رئيسة قسم المرشدات مقرا
- ٣ . مسؤولو الكشافة والمرشدات في الدوائر اعضاء

المادة السادسة :

يناط بلجنة الوزارة المهام التالية :

- ١ . وضع الخطة العامة للنشاطات الكشفية والارشادية ومتابعة تنفيذها في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة .
- ٢ . مناقشة واعتماد البرامج وخطط التدريب العامة التي تقدمها اللجان المتخصصة بهذا الشأن .
- ٣ . اعداد الميزانية الخاصة بالكشافة والمرشدات ومتابعة تنفيذها .
- ٤ . حفظ السجلات وتوثيق المعلومات الكشفية والارشادية .
- ٥ . منح الاوسمة والشارات الكشفية والارشادية لمستحقها في المؤسسات التعليمية .
- ٦ . تنظيم المهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات والنفقات والتجمعات والمعارض الكشفية والارشادية العامة .
- ٧ . تنظيم الدورات الكشفية والارشادية المتقدمة .
- ٨ . الموافقة على خطط وبرامج الدورات الكشفية والارشادية التي تنظمها الدائرة .
- ٩ . منح الشهادات الخاصة بالدورات الكشفية والارشادية التي تقيمها الوزارة والدائرة والمكتب .
- ١٠ . تشكيل اللجان الفنية المتخصصة على مستوى الوزارة .
- ١١ . التنسيق مع مؤسسة رعاية الشباب او اية جهة ذات علاقة بالكشافة والمرشدات في الارمن على ضوء التشريعات المعمول بها محليا وعربيا ودوليا .

المادة السابعة :

تشكل في الدائرة لجنة تسمى لجنة الدائرة للكشافة والمرشدات على النحو التالي :

- ١ . مدير عام دائرة التربية والتعليم رئيسا
- ٢ . مدير النشاطات التربوية او رئيس قسم النشاطات التربوية نائبا للرئيس
- ٣ . مسؤول الكشافة فيما يتعلق بالحركة الكشفية مقرا
- ٤ . مسؤول المرشدات فيما يتعلق بالحركة الارشادية مقرا
- ٥ . اثنان من مشرفي الكشافة ينتخبهما الهيئة العامة في الدائرة سنويا اعضاء
- ٦ . اثنان من مشرفات المرشدات تنتخبهما الهيئة العامة في الدائرة سنويا اعضاء

كل من لا يحمل

المادة الثانية :

يناط بلجنة الدائرة المهام التالية :

- ١ . تنفيذ خطة الوزارة للنشاطات الكشفية والإرشادية على مستوى الدائرة .
- ٢ . وضع خطة للنشاطات الكشفية والإرشادية للدائرة بالتنسيق مع المكاتب التابعة لها واللجان المتخصصة .
- ٣ . دراسة احتياجات المكاتب والتنسيق برصد المبالغ اللازمة لتنفيذها .
- ٤ . التشييب للجنة الوزارة بصرف الأوسمة الكشفية والإرشادية .
- ٥ . منح الشارات الكشفية والإرشادية بتشبيبهن المكاتب .
- ٦ . تنظيم المهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات والتجمعات والمعارض الكشفية والإرشادية على مستوى الدائرة .
- ٧ . التنسيق مع لجنة الوزارة عند اقامة الدورات الكشفية والإرشادية المتقدمة .
- ٨ . تشكيل اللجان الفنية الفرعية المتخصصة على مستوى الدائرة .

المادة التاسعة :

تشكل في المكتب لجنة تسمى لجنة المكتب للكشافات والمرشدات على النحو التالي :

- ١ . مدير مكتب التربية والتعليم
- ٢ . مشرف الكشافة فيما يتعلق بالحركة الكشفية
- ٣ . مشرفة المرشدات فيما يتعلق بالحركة الإرشادية
- ٤ . قائدان من قادة الفرق الكشفية تنتخبها الهيئة العامة في المكتب سنويا
- ٥ . قائدتان من قائدات الفرق الإرشادية تنتخبها الهيئة العامة في المكتب سنويا

المادة العاشرة :

يناط بلجنة المكتب المهام التالية :

- ١ . تنفيذ خطة الدائرة للنشاطات الكشفية والإرشادية على مستوى المكتب .
- ٢ . وضع خطة للنشاطات الكشفية والإرشادية واللجان المتخصصة .
- ٣ . الإشراف المباشر على الوحدات والمجموعات الكشفية والإرشادية ونشاطاتها .
- ٤ . تنظيم المهرجانات والاحتفالات والندوات والرحلات والمعارض الكشفية والإرشادية على مستوى المكتب .
- ٥ . التنسيق مع لجنة الدائرة عند اقامة التجمعات والدورات الكشفية والإرشادية .

المادة الحادية عشرة :

تشكل في المؤسسة التعليمية لجنة على النحو التالي :

- ١ . مدير المؤسسة التعليمية
- ٢ . قائد الوحدة أو المجموعة فيما يتعلق بالحركة الكشفية
- ٣ . قائدة الوحدة أو المجموعة فيما يتعلق بالحركة الإرشادية
- ٤ . مساعد الوحدة أو المجموعة
- ٥ . ثلاثة من أولياء أمور الكشافة أو المرشدات

المادة الثانية عشرة :

يناط بلجنة المؤسسة التعليمية المهام التالية :

- ١ . تنشيط الحركة الكشفية أو الإرشادية في المؤسسة التعليمية .
- ٢ . الاتصال بأولياء الأمور وتنظيم اللقاءات لمساعدة الكشافة أو المرشدات .
- ٣ . مساعدة القائد على الاتصال بالبيئة المحيطة بالأشخاص الذين لهم الملم ببعض النواحي الفنية الكشفية أو الإرشادية .
- ٤ . توثيق المعلومات الخاصة بالفرقة من حيث السجلات والنشاطات على مستوى المؤسسة التعليمية .
- ٥ . المشاركة في وضع خطة نشاطات الوحدة أو المجموعة وتنفيذ خطط لجان المكتب والدائرة والوزارة .

المادة الثالثة عشرة :

تتعقد اللجان المنصوص عليها في هذه التعليمات اجتماعاتها مرة واحدة في الشهر على الأقل ، أو كلما دعت الضرورة ، وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور ثلثي الأعضاء بما يقيم الرئيس وتتخذ قراراتها بأغلبية الحضور .

المادة الرابعة عشرة :

- أ - يحق لأي طالب الالتحاق بالوحدة أو المجموعة في المؤسسة التعليمية .
- ب - لا يجوز لأي كشاف أو مرشدة الالتحاق بأية وحدة أو مجموعة خارج المؤسسة التعليمية .
- ج - يسمح للجوال الالتحاق بالوحدة أو المجموعة خارج المؤسسة التعليمية بعد الموافقة الخطية من المؤسسة التعليمية التابع لها .

المادة الخامسة عشرة :

تتكون الهيئة العامة في الدائرة من :

- المدير العام .
- مدير النشاطات التربوية أو رئيس قسم النشاطات التربوية .
- مسؤول الكشافة .
- مسؤول المرشدات .
- مشرفو الكشافة في المكاتب التابعة للدائرة .
- مشرفات المرشدات في المكاتب التابعة للدائرة .

المادة السادسة عشرة :

يناط بالهيئة العامة في الدائرة المهام التالية :

- ١ . مناقشة الخطة العامة للحركة الكشفية والإرشادية في الدائرة .
- ٢ . اعتماد التقرير السنوي للجنة الدائرة .
- ٣ . انتخاب الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٥ ، ٦) من المادة السابعة .

المادة السابعة عشرة :

تتكون الهيئة العامة في المكتب من :

- مدير المكتب .
- مشرف الكشافة .
- مشرفة المرشدات .
- مسؤول النشاطات التربوية في المكتب .
- قادة الوحدات والمجموعات الكشفية في المؤسسات التعليمية للمكتب .
- قائدات الوحدات والمجموعات الإرشادية في المؤسسات التعليمية للمكتب .

المادة الثامنة عشرة :

يناط بالهيئة العامة في المكتب المهام التالية :

- ١ . مناقشة خطة المكتب الخاصة بالكشافة والمرشدات .
- ٢ . اعتماد التقرير السنوي للجنة المكتب .
- ٣ . انتخاب الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٥ ، ٤) من المادة التاسعة .

المادة التاسعة عشرة :

تلقي هذه التعليمات أية تعليمات أو بلاغات سابقة .

هكذا من الأهل